International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (7) July 2026 الإصدار (5)، العدد (7)

الإرشاد الأسري ودوره تجاه ظاهرة الطلاق: دراسة وصفية تحليلية على عينة من الأخصائيين في جمعية مودة للتنمية الأسرية في مدينة جدة

آلاء عبد الله الزهراني، عهد الجهني
ماجستير علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، توجيه وإصلاح أسري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

بسمة عبد الله السناري
أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية
bsalsinari@kau.edu.sa

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز أسباب الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين الأسريين في المجتمع السعودي، كذلك تحديد الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق، ومعرفة دور الإرشاد الأسري في الحد من هذه الظاهرة. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي كمنهج مناسب للدراسة، واستُخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من الممارسين والأخصائيين في المملكة العربية السعودية وعددهم (30) مفردة، وتم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب الطلاق تكمن في حدوث الانفصال بعد مدة زواج طويلة نتيجة لتراكم مشكلات غير معالجة حيث حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.91). وأن أبرز الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق هي مضاعفة الأثر السلبي على استقرار الأبناء في حال ضعف الاتفاقات المنظمة بين الوالدين بمتوسط حسابي بلغ (2.87). كما بيّنت النتائج أن دور الإرشاد الأسري يظهر كعامل حاسم في الحد من الطلاق، وجاء في مقدمتها أهمية وجود ممارسين ومستشارين أسريين مؤهلين تأهيلاً عالياً بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (2.93). وكشفت النتائج أن جميع عبارات محور دور الإرشاد الأسري في الحد من الطلاق حظيت بمستوى استجابة العام (أوافق). وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل مسارات التنسيق المشترك بين الجهات القضائية ومراكز الإرشاد الأسري، وتصميم برامج تأهيلية وعلاجية مكثفة تعزز مهارات حل النزاع وإدارة الخلاف لشريكي الحياة، والتي قد ترجع إلى ضعف الوعي الأسري بهذه الجوانب.

الكلمات المفتاحية: أسباب الطلاق، آثار الطلاق، الإرشاد الأسري، الأخصائيين الاجتماعيين.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (7) July 2026 الإصدار (5)، العدد (7)

Family Counseling and Its Role in Addressing the Phenomenon of Divorce: A Descriptive-Analytical Study on a Sample of Clients at Mawaddah Family Development Association in Jeddah

Alaa Abdullah Al-Zahrani, Ahd Al-Juhani
Master of Sociology and Social Work, Family Guidance and Reconciliation Track, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

Basma Abdullah Al-Sinari
Assistant Professor, Department of Sociology and Social Work, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
bsalsinari@kau.edu.sa

Abstract

This study aimed to identify the prominent causes of divorce from the perspective of social workers and family counselors in Saudi society. It also sought to determine the post-divorce repercussions on the family and examine the role of family counseling in mitigating this phenomenon. The study adopted the social survey method as an appropriate research methodology. A questionnaire was utilized as the primary tool for data collection, administered to a sample of (30) practitioners and specialists in the Kingdom of Saudi Arabia. Data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The findings of the study revealed that the most significant cause of divorce lies in separation occurring after a long marriage due to the accumulation of unresolved issues, which ranked first with a mean of (2.91). Furthermore, the most prominent post-divorce effect on the family was the compounded negative impact on children's stability in the event of weak regulatory agreements between parents, with a mean of (2.87). The results also indicated that the role of family counseling emerges as a decisive factor in reducing divorce, led by the importance of having highly qualified family practitioners and counselors, which yielded a high mean of (2.93). Additionally, the findings showed that all items under the dimension of family counseling's role in mitigating divorce received a general response level of "Agree." Based on these results, the study recommended the necessity of activating joint coordination pathways between judicial authorities and family counseling centers. It also emphasized designing intensive rehabilitation and therapeutic programs that enhance conflict-resolution and dispute-management skills for spouses, addressing a potential lack of family awareness regarding these aspects.

Keywords: Causes of Divorce, Effects of Divorce, Family Counseling, Social Workers.

مقدمة الدراسة

عظم الإسلام أثر الأسرة وحازت على اهتمام الكثير من الباحثين من ميادين نظرية وتطبيقية مختلفة، فالنسق الأساسي في البناء الاجتماعي هو الأسرة، فالأسرة لها مكانة بارزة في منظومة العلاقات الاجتماعية فهي تعد النواة الأساسية في بناء المجتمع إذ تقوم بدور محوري في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراده ومع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المتسارعة أصبحت العلاقات الأسرية أكثر عرضة للضغوط والتحديات والتي قد تؤدي إلى تفككها ويأتي الطلاق أحد أبرز مظاهر هذا التفكك وأكثرها تأثيراً على الزوجين والأبناء والمجتمع ككل وقد شهدت المجتمعات في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلاق مما جعل هذه الظاهرة محط اهتمام الباحثين والمتخصصين في المجالات الاجتماعية والنفسية والإرشادية نظراً لما يترتب عليها من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية ممتدة ولم يعد الطلاق ينظر إليها كحدث فردي يخص الزوجين فقط بل كقضية اجتماعية تتطلب تدخلات مهنية منظمة للحد من أسبابه ويسهم الإرشاد الأسري في مساعدة الأفراد لتحقيق فهم أفضل للحياة الأسرية، والتغلب على التحديات التي تواجههم، وبذلك يهدف إلى سعادة واستقرار الأسرة وبالتالي سعادة المجتمع واستقراره (قويدري، 2019: ١٩٧-٢١٢) وتعد ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي تترتب عليها آثار سلبية متعددة، إذ أنها تسهم في تفكك الروابط الأسرية وتهدد استقرار الأسرة وتماسكها كما تنعكس آثارها على سلامة تنشئة الأبناء ونموهم الاجتماعي والنفسي وانطلاقًا من أهمية هذه الظاهرة وخطورتها على الأسرة سعت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على ظاهرة الطلاق، وبيان دور الإرشاد الأسري في الحد منها والوقاية من آثارها السلبية، بما يعزز الاستقرار الأسري ويحافظ على تماسك الأسرة.

مشكلة الدراسة

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية المنتشرة في المجتمعات المعاصرة وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية المتسارعة التي تؤثر في البناء الأسري واستقراره وترتبط هذه الظاهرة بالعديد من العوامل من أبرزها انخفاض المستوى التعليمي، وعدم التوافق بين الزوجين، وتدني المستوى الاقتصادي، والاضطرابات النفسية التي قد يعاني منها أحد الزوجين أو كلاهما، إضافة إلى العنف الأسري والخيانة الزوجية كما يترتب على الطلاق العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي لا تقتصر على الزوجين فحسب، بل تمتد لتشمل الأبناء والأسرة والمجتمع ككل ومن هنا تبرز أهمية دور المرشدين الأسريين والخدمات الإرشادية في مساعدة الأسر على تجاوز هذه الآثار والعمل على الحد من ظاهرة الطلاق من خلال تعزيز التوافق الأسري والمحافظة على تماسك الأسرة واستمرار الروابط والعلاقات الأسرية بما يسهم في تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي. كما أن الإرشاد الأسري من المجالات التي حظيت باهتمام متزايد في المملكة العربية السعودية لما يؤديه من دور بارز في تعزيز استقرار الأسرة ومساعدة أفرادها في التعامل مع المشكلات والخلافات الزوجية وانطلاقاً من هذا الاهتمام أنشأت الجهات المعنية مراكز للإرشاد الأسري تُعنى بتقديم الدعم المهني للأسر ويعمل بها مختصون مؤهلون علمياً وقد أشارت دراسة (السلمي. 2022) إلى أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق. وعلى الرغم من هذه الجهود ما تزال ظاهرة الطلاق من القضايا الأسرية ذات الأثر الاجتماعي والنفسي والاقتصادي ورغم وجود مبادرات وخدمات إرشادية وإصلاحية في المجتمع السعودي إلا أن المؤشرات تظهر أن اتجاهات الطلاق تتغير حسب السنوات وعلى سبيل المثال ذكر في البيانات الإحصائية لجمعية مودة أن عدد صكوك الطلاق الصادرة في سنة 2020 بلغت 42986 من إجمالي عدد سكان المملكة الذي يبلغ 34226311 نسمه (جمعية المودة للتنمية الأسرية، 2020، ص. 14) وعليه تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على تساؤلها الرئيسي وهو: ما دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين هما:

(أ) الأهمية النظرية:

1. تسهم الدراسة في اثراء المعرفة العلمية دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق.
2. تسهم هذه الدراسة في الكشف عن العوامل الاجتماعية الأكثر ارتباطاً بحدوث الطلاق وكيف يمكن للإرشاد الأسري أن يتعامل معها.

(ب) الأهمية التطبيقية:

1. امكانية الاستفادة من النتائج في تطوير برامج الإرشاد الاسري مما يسهم في دعم الجهات المعنية للتقليل من معدلات الطلاق.
2. تزويد المرشدين الأسريين بمعايير أكثر دقة لوضع خطة تدخل مناسبة لكل حالة.

3. رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاستعانة بالإرشاد الأسري مبكراً وتخفيف الوصمة المرتبطة بطلب الاستشارة.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أسباب الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
2. الكشف عن آثار الطلاق على الأسرة.
3. التعرف على دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق.

تساؤلات الدراسة

1. ما أبرز أسباب الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
2. ما الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
3. ما دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

مفاهيم الدراسة

1. مفهوم الإرشاد:

عرف غالبرت الإرشاد بأنه علاقة شخصية دينامية بين شخصين يشتركان في تحديد المشكلة ورسم الأهداف في جو يسوده التقبل والألفة والتقدير والاحترام الذي يتيح للمسترشد فرصة اتخاذ القرار المناسب لحل مشكلته (الجنابي،٢٠٢٠: ٤٣).

ويعرف الإرشاد إجرائياً بأنه: عملية مهنية منظمة تهدف إلى مساعدة الفرد على فهم ذاته ومشكلاته وتنمية قدراته باستخدام أساليب علمية.

2. مفهوم الإرشاد الأسري:

عملية مساعدة أفراد الأسرة الوالدين والأقارب فردي أو كجماعة في فهم الحياة الأسرية ومسؤولياتها لتحقيق الاستقرار أو التوافق الأسري وحل مشكلات الأسرة (الجنابي،٢٠٢٠: ٥٣).

ويعرف الإرشاد الأسري إجرائياً: مجموعة الجهود المهنية التي يقدمها الأخصائيون الاجتماعيون في مراكز الاستشارات والتي تهدف إلى مساعدة الأسر على التعرف المبكر على المشكلات الأسرية والعمل على التعامل معها وحلها بما يسهم في تعزيز التوافق والاستقرار الأسري.

3. مفهوم الطلاق:

هو الإنهاء القانوني لزواج معترف به رسمياً وينظر له على أنه ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة (حسين، 2025، ص. 328)

ويعرف الطلاق إجرائياً: انتهاء رابطة الزواج رسمياً وفق الأنظمة الإجرائية سواء بطلاق أو خلع أو فسخ.

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الدراسات الوصفية المسحية حيث إنها تقوم بوصف الإرشاد الأسري ودوره تجاه الطلاق.

وتعرف الدراسات الوصفية: "بأنها التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع". (بن شلهوب، ٢٠١٨:١٣٩) حيث تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل وتفسير ظاهرة الطلاق والتعرّف على أسبابها والعوامل المرتبطة بها إلى جانب الكشف عن الآثار الاجتماعية المترتبة على

حدوثها وتسعى الدراسة من خلال معالجة علمية منهجية إلى تقديم مجموعة من الحلول والتوصيات التي من شأنها المساهمة في الحد من انتشار هذه الظاهرة وتعزيز الاستقرار الأسري ويأتي ذلك انطلاقًا من أهمية الأسرة بوصفها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع إذ يُعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي باتت تشكل تهديدًا لتماسك الأسرة واستقرارها، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على أفرادها وعلى المجتمع ككل ومن ثم، تبرز الحاجة إلى الحفاظ على بيئة أسرية مستقرة وآمنة وسليمة تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المجتمعية المستدامة.

المنهج المستخدم بالدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وذلك لأنه من المناهج الرئيسية في الدراسات الوصفية التحليلية، ويعرف منهج المسح الاجتماعي "بأنه طريقة جمع البيانات من أعداد كبيرة من المبحوثين عن طريق الاتصال بمفردات مجتمع البحث سواء كان الاتصال مباشراً وجهاً لوجه، أو عبر الهاتف، أو بريدياً، من خلال استمارات تحتوي في معظمها على أسئلة مقننة". (نوري، ٢٠١٧ :٨١)، وتم اختيار المنهج الوصف التحليلي لأنه يصف ظاهرة الطلاق أسبابها وإثارة ودور الإرشاد الأسري في الحد من وقوع تلك الظاهرة ومن خلال التحليل العلمي للظاهرة محور الدراسة نستطيع التوصل إلى نتائج موضوعية وتوصيات علمية منطقية قابلة للتطبيق.

أدوات جمع البيانات:

تم استخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات ويعرف الاستبيان بأنه: "مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة، والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف، أو الأهداف التي يسعى إليها الباحث (السامرائي وقندلجي، ٢٠٠٨: ٢٨٨).

كما يعتبر الاستبيان من الأدوات الملائمة في هذا البحث لما يتيحه من جمع بيانات كمية منظمة من عدد كبير من الأخصائيين في وقت وجهد أقل، كما يوفر قدراً من الخصوصية للمشارك الأمر الذي قد يزيد من صراحة الإجابات في الموضوعات الحساسة، وتتكون الاستبانة من جزئيين: الأول عبارة عن البيانات الديموغرافية عن أفراد العينة وتحتوي على بيانات عن (الجنس – العمر – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة – عدد الحالات التي يتم التعامل معها شهرياً)، والجزء الثاني: يحتوي على محاور أداة الدراسة وهي ثلاثة محاور كالآتي:

- أولاً: أبرز أسباب الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، ويحتوي على (12) فقرة.
- ثانياً: الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، ويحتوي على (10) فقرات.
- ثالثاً: دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، ويحتوي على (12) فقرة.

حيث تخضع خيارات الإجابة على عبارات المحاور على مقياس ليكرت للتدرج الثلاثي، وكما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (1-1): مقياس ليكرت للتدرج الثلاثي

خيارات الإجابة	الرمز	المتوسط المرجح
أوافق	3	3 - 2.34
إلى حد ما	2	2.34 > - 1.67
لا أوافق	1	1.67 > - 1

الصدق وثبات الأداة:

(1) إجراء الصدق:

يشير الصدق إلى قدرة الأداة على قياس ما صُممت لقياسه فعلياً. وللتحقق من صدق الاستبانة في الدراسة الحالية، تم الاعتماد على نوعين من الصدق هما:

(أ) صدق تكوين (الصدق الظاهري):

يقصد به مدى ملاءمة الأداة من حيث مظهرها العام، وصياغة مفرداتها، ووضوح التعليمات، وتمثيلها للمجال الذي

وضعت لقياسه. وللتحقق من ذلك، تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على المحكمين المتخصصين في مجال الإرشاد الأسري والخدمة الاجتماعية، وعلى رأسهم الدكتورة المشرفة /بسمة عبد الله السناري. وقد تم التوجيه ببعض التعديلات على صياغة بعض العبارات وإعادة ترتيب أخرى، كما تم حذف عبارات مكررة وإضافة عبارات جديدة لتصبح أداة الدراسة في صورتها النهائية، والمكونة من (34) عبارة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية (أسباب الطلاق، آثار الطلاق، دور الإرشاد الأسري)، إلى جانب البيانات الأولية. وقد تمت الموافقة على توزيع الأداة بعد التأكد من وضوحها وصلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة (انظر ملحق رقم 1).

(ب) صدق الاتساق الداخلي:

يقصد به قوة ارتباط كل عبارة من عبارات المحور بالدرجة الكلية لذلك المحور، مما يشير إلى أن جميع العبارات تقيس البُعد نفسه. وللتحقق من ذلك، تم حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابع لها، وذلك باستخدام بيانات الدراسة الميدانية على عينة قوامها (30) أخصائياً وأخصائية. وقد أظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي أن جميع قيم معاملات الارتباط جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي.

جدول (2-1): معاملات ارتباط بيرسون لصدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور أداة الدراسة

المحور الأول: أبرز أسباب الطلاق (12 فقرة)		المحور الثاني: الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق (10 فقرات)		المحور الثالث: دور الإرشاد الأسري في الحد من الطلاق (12 فقرة)	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.742	1	**0.801	1	**0.865
2	**0.687	2	**0.754	2	**0.838
3	**0.701	3	**0.713	3	**0.886
4	**0.765	4	**0.692	4	**0.844
5	**0.823	5	**0.734	5	**0.814
6	**0.758	6	**0.776	6	**0.792
7	**0.694	7	**0.688	7	**0.870
8	**0.712	8	**0.745	8	**0.803
9	**0.779	9	**0.803	9	**0.855
10	**0.836	10	**0.767	10	**0.689
11	**0.768	-	-	11	**0.771
12	**0.845	-	-	12	**0.828

دالة إحصائياً عند مستوى** (0.01)

يُلاحظ من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط تراوحت بين قيم (0.687) و(0.886)، وهي قيم مرتفعة ودالة إحصائياً، مما يؤكد أن كل عبارة ترتبط ارتباطاً قوياً بالدرجة الكلية للمحور الخاص بها، وبالتالي فإن عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وتصلح لقياس ما وضعت لأجله.

(2) ثانياً: ثبات الأداة (Reliability):

يعني الثبات أن الأداة تُعطي النتائج نفسها أو نتائج متقاربة إذا تم تطبيقها مراراً على نفس العينة وفي ظروف متشابهة. وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وهو أنسب المعاملات لقياس الاتساق الداخلي للفقرات. وتم حساب الثبات لكل محور من محاور الاستبانة، وكذلك للاستبانة ككل، وذلك باستخدام برنامج SPSS، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (3-1): معاملات الثبات (كرونباخ -ألفا) لمحاور الاستبانة والدرجة الكلية

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
أولاً: أبرز أسباب الطلاق	12	0.926
ثانياً: الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق	10	0.889
ثالثاً: دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق	12	0.941
الاستبانة ككل (جميع المحاور)	34	0.953

يتبين من الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة تراوحت بين (0.889) و(0.941)، وهي قيم مرتفعة وتُعتبر ممتازة في البحوث الاجتماعية والتربوية (إذ تشير القيم التي تزيد عن 0.70 إلى ثبات مقبول، بينما تزيد عن 0.80 إلى ثبات جيد، وما فوق 0.90 إلى ثبات ممتاز). كما بلغ معامل الثبات للاستبانة ككل (0.953)، وهو معامل مرتفع جداً. وتشير هذه النتائج إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يجعل الباحثتان مطمئنتين إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها تعبر عن آراء أفراد العينة بدقة وموضوعية عالية، ويمكن الاعتماد عليها في صياغة التوصيات.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيين العاملين في جمعية المودة للتنمية الأسرية والمشرفين على الحالات. وقد اعتمدت الدراسة على العينة القصدية وهي إحدى العينات غير الاحتمالية نظرًا لملاءمة هذا النوع من العينات لطبيعة الدراسة وأهدافها ويعود ذلك إلى أن المختصين في مجال الإرشاد الأسري يمتلكون الخبرات العملية والمعرفة المهنية اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتوفير البيانات المطلوبة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق استبيان إلكتروني على عينة بلغت (30) أخصائيًا وأخصائية اجتماعية من المشرفين على الحالات ممن لديهم خبرة إشرافيه مباشرة في التعامل مع الحالات الأسرية ومتابعتها.

الطرق الإحصائية المستخدمة:

وبعد تلقي الاستجابات من عينة الدراسة تمت مراجعتها والتأكد من اكتمال بياناتها ثم إدخال تلك البيانات إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) وذلك بإعطاء وزن لكل إجابة مثلاً (أوافق =3، إلى حد =2، لا أوافق =1)، حيث تم القيام بالمعالجات الإحصائية التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساع الداخلي.
2. معامل كرونباخ -ألفا لحساب معامل الثبات لأداة الدراسة.
3. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة وفقاً للبيانات الشخصية.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على أسئلة الدراسة.
5. اختبار (ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحاديّ (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية.

مجالات الدراسة:

تتحدد مجالات الدراسة فيما يلي:

- **المجال المكاني:**

تم تطبيق الدراسة الميدانية بجمعية مودة بمحافظة جدة بمنطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية وذلك لكونها جهة مختصة في الإرشاد الأسري والتعامل المباشر مع حالات الخلافات الزوجية والطلاق، كما أن خبرتهم المهنية تتيح جمع بيانات أكثر موثوقية حول أسباب الطلاق وآثاره ودور الإرشاد الأسري في الحد منه.

- **المجال الزمني:**

الفصل الدراسي الثاني من فبراير ٢٠٢٦ إلى مارس ٢٠٢٦.

- **المجال البشري:**

عينة من الأخصائيين الاجتماعيين "ذكور وإناث" بجمعية مودة للتنمية الأسرية وعددهم (30).

أولاً: النظريات المفسرة للدراسة وتوظيف النظرية:

فيما يلي عرض لأهم الموجهات النظرية للدراسة كما يلي:

"نظرية أدولف ماير (Adolf Meyer) والمعروفة بـ "الطب النفسي الحيوي (Psychobiology)":

- **مدخل إلى المنظور السيكو بيولوجي (أدولف ماير):**

تُعد نظرية أدولف ماير إطاراً تحليلياً يدمج بين الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية للفرد، حيث تنظر إلى السلوك البشري بوصفه استجابة شاملة للتكيف مع "سجل الحياة" الخاص بالفرد.

- **المبادئ الاجتماعية في نظرية ادولف ماير:**

يركز ماير على عدة مفاهيم أساسية:

1. **مفهوم التكيف الاجتماعي (Social Adaptation):**

يرى ماير أن الصحة النفسية هي قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات الحياة.

المشكلات لا تنبع فقط من خلل الداخلي، بل من فشل التوازن بين قدرات الفرد والضغوط التي يفرضها المجتمع والأسرة.

2. **أهمية تاريخ الحياة (Life Chart):**

ابتكر ماير أداة مخطط الحياة وهي أداة اجتماعية بامتياز تسجل هذه الأداة للأحداث الكبرى (الزواج، الطلاق، فقدان الوظيفة، الهجرة) جنباً إلى جنب مع الحالة الصحية.

الهدف الاجتماعي: فهم كيف تؤثر المنعطفات الاجتماعية في حياة الفرد على استقراره النفسي.

3. **البيئة كعامل علاجي:**

يؤمن ماير بأن تعديل البيئة الاجتماعية مثل: تحسين ظروف السكن، دعم العلاقات الأسرية أو توفير بيئة عمل مناسبة هو علاج بحد ذاته ولم يكتفي بعلاج المريض داخل العيادة، بل نادى بضرورة خروج المختص للمجتمع لفهم السياق الذي يعيش فيه الفرد.

وتركز هذه النظرية على أن استقرار العلاقات الإنسانية يعتمد بشكل أساسي على التوازن بين طموحات الشخص الذاتية وبين واقعه البيولوجي والاجتماعي المعاش.

يرى أدولف ماير أن الإنسان ليس مجرد "غرائز" (كما في التحليل النفسي) بل هو "وحدة بيولوجية اجتماعية".

ويمكن ربط (مستوى الطموح غير الواقعي وعدم تقبل الذات) بمشكلة الطلاق بعد زواج طويل من وجهة نظر الأخصائي الاجتماعي:

1. **مستويات الطموح غير الواقعية (Unrealistic Ambitions):**

في الزواج الطويل، قد يمر أحد الزوجين (أو كلاهما) بما يسمى "مراجعة منتصف العمر".

هنا يبرز مفهوم ماير:

- التوقعات المتأخرة: قد يطمح أحد الشركاء فجأة في أن يعوضه الطرف الآخر عن كل إخفاقاته الشخصية أو أحلامه التي لم تتحقق، وهو طموح "غير واقعي" يضع ضغطاً هائلاً على العلاقة يؤدي لانفجارها.
- المثالية المتأخرة: الصدمة بأن الشريك لن يتغير بعد 20 أو 30 عاماً يصطدم بطموح غير واقعي في "تغيير الآخر"، مما يجعل الطلاق يبدو كحل وحيد للهروب من واقع لا يطابق الطموح.

2. **عدم تقبل الذات (Lack of Self-Acceptance):**

ركز ماير على أن الشخصية المرضية تنشأ من عدم التكيف مع الواقع.

- إسقاط الفشل الشخصي: الأخصائي الاجتماعي يلاحظ أحياناً أن الفرد الذي لا يتقبل ذاته أو تقدمه في السن (عامل بيولوجي ونفسي) يقوم بإسقاط هذا الضيق على "مؤسسة الزواج."
- البحث عن هوية جديدة: عدم تقبل الذات الحالية يدفع الفرد للبحث عن "بداية جديدة" ظناً منه أن المشكلة في الشريك، بينما هي في عدم تصالحه مع نفسه.

توظيف النظرية في الدراسة:

ويمكن توظيف هذه النظرية في سير الإرشاد الأسري ودوره تجاه ظاهرة الطلاق:

بناءً على فكر أدولف ماير، أن الأخصائي لا يعالج "الطلاق" كحدث، بل كسوء توافق" للفرد مع بيئته.

واستخدام نظرية ماير على فهم أن الطلاق بعد سنوات طويلة ليس مجرد "خلاف"، بل هو نتيجة فشل في التوازن بين طموحات الفرد الذاتية وبين واقعه الاجتماعي والمعيشي.

أدولف ماير يركز على "التوافق" (Adjustment) وفي حالة الأزواج بعد سنوات طويلة، يختل هذا التوافق لسببين جوهريين بناءً على نظريته:

1. **فجوة "الذات المثالية" و"الذات الواقعية":**

مع تقدم العمر، يبدأ الإنسان بمراجعة إنجازاته، إذا كان الفرد يعاني من عدم تقبل الذات، فإنه بدلاً من مواجهة مشاكله الداخلية، يبدأ برؤية الزواج كعائق من معوقات تحقيقه لطموحه.

ومثال ذلك: الزوج الذي يشعر بالفشل المهني أو الشخصي قد يربط هذا الفشل بشريك حياته، فيرى أن الطلاق هو الوسيلة الوحيدة لاستعادة "الذات الطموحة" التي لم تتحقق، وهذا هو الطموح غير الواقعي الذي ذكره ماير.

ويركز من خلال فهم "الفجوة" التي تنشأ بين ما يتمناه الشخص لنفسه وما يعيشه فعلياً داخل المؤسسة الزوجية.

2. **خيبة الأمل "كعامل مرضي":**

يرى ماير أن الشخصية تصبح "مرضية" عندما تعجز عن التكيف مع الواقع بعد 20 عاماً مثلاً، قد يكتشف أحد الزوجين أن صورته عن "الحياة الزوجية السعيدة" كانت مجرد طموح خيالي لم يتحقق.

فبدلاً من محاولة "التكيف" (وهو المفهوم الذي نادى به ماير)، يختار الزوج الانفصال لأنه يرفض تقبل أن الواقع الزواجي أقل من سقف طموحاته العالي جداً.

ويمكن تلخيص الرؤية النظرية التي يقدمها "أدولف ماير" في فهم ظاهرة الطلاق في المراحل العمرية المتقدمة عبر النقاط التالية:

- أداة التشخيص (مقياس الطموح): يساعد هذا المفهوم في الكشف عن الفجوة بين توقعات الشريك وبين القدرات الواقعية للطرف الآخر فغالبا ما يظهر الطلاق المتأخر نتيجة طموح غير واقعي لتغيير طباع متجذرة في الشريك بعد سنوات طويلة من الزواج.
- سجل الحياة (Life Chart) وأزمات النمو: يعمل "سجل الحياة" كخارطة طريق توضح أن تدهور العلاقة قد لا يكون نابعاً من العلاقة ذاتها، بل من الفشل في تقبل التغيرات الذاتية المرتبطة بمراحل عمرية معينة مثل التقاعد أو بلوغ سن الخمسين.
- الصراع السيكو بيولوجي: يُفسر قرار الانفصال كصدام بين الضعف البيولوجي الملموس (تغير المظهر والقوة) وبين الطموح الاجتماعي لإثبات الذات أو البدء من جديد.
- الطلاق كـ "أزمة هوية": تخلص هذه الرؤية إلى أن الطلاق المتأخر ليس بالضرورة نتاجاً لانتهاء المودة بين الزوجين، بل هو في جوهره "أزمة هوية" وفشل في التوفيق بين طموحات الفرد المتأخرة وواقعه الزواجي المستقر،

مما يجعل قرار الانفصال "محاولة يائسة" للتصالح مع الذات (عكاشة وعكاشة، 2023).

- وتتفق الأدبيات العربية الحديثة التي تناولت أبعاد المنظور الحيوي الاجتماعي على أن استمرارية الحياة الزوجية تفرض على الشريكين تحقيق نوع من التوازن الديناميكي الذي يستوعب التغيرات العضوية والنفسية والبيئية لكليهما فالعلاقة الزوجية ليست عقداً ثابتاً، بل هي نسق يتأثر مباشرة بتبدل الأدوار والقدرات مع تقدم العمر، وفي هذا السياق يشير(الشناوي، 2018) إلى خطورة إغفال هذه التحولات التراكمية في البيئة الأسرية، حيث يذكر: "إن التوافق الزواجي في المراحل العمرية المتقدمة لا يعتمد فقط على المشاعر العاطفية، بل هو محصلة لقدرة الزوجين على التكيف مع التغيرات البيولوجية والصحية المصاحبة للسن، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بعد استقلال الأبناء، وإن أي خلل في هذا التكيف الحيوي الاجتماعي يحول الذكريات المشتركة إلى عبء تراكمي يؤدي بالنسق إلى الانفصال.

ومن هذا المنطلق، ترى الباحثتان أن ظاهرة الطلاق المتأخر تمثل ذروة هذا الاختلال التكيفي فحينما يعجز الزوجان بعد سنوات طويلة عن استيعاب التحولات البيولوجية والصحية لبعضهما البعض، أو يعجزان عن ملء الفراغ الاجتماعي والبيئي الناجم عن تقاعد الزوج أو خروج الأبناء، ينحرف النسق الزواجي عن مساره كمصدر للأمن النفسي ليصبح مصدراً للاستنزاف، مما يجعل قرار الانفصال بمثابة محاولة أخيرة من الفرد لإعادة التوازن لحياته الفردية بعد فشل التوازن المشترك.

وتبين أن للإرشاد الأسري دوراً محورياً في تعزيز العلاقات الأسرية وتقوية تماسك البنية الاجتماعية للأسرة وذلك عبر البرامج العلاجية والوقائية التي تهدف إلى الكشف المبكر عن المشكلات الأسرية والعمل على إيجاد حلول فعالة للتعامل معها والحد من تفاقمها، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه نظرية العالم ماير التي أكدت أن الدعم الاجتماعي المقدم للأسرة يعد علاجاً في حد ذاته وترى الباحثتان أنه وسيلة علاجية تسهم في تعزيز الاستقرار الأسري وتحسين التوافق بين أفراد الأسرة).

ثانياً: الدراسات السابقة

لقد قامت الباحثتان بالبحث عن الدراسات السابقة التي تناولت الإرشاد الأسري ودوره تجاه ظاهرة الطلاق، في المكتبات العلمية العربية منها والأجنبية، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة تبعاً لتسلسلها الزمني من الأحدث للأقدم ولقد قامت الباحثتان بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور، تناولتا في المحور الأول الدراسات المحلية، بينما المحور الثاني الدراسات العربية، والمحور الثالث الدراسات الأجنبية.

المحور الأول: الدراسات المحلية:

1. **دراسة العجمي (2025) بعنوان "دور المرشد الأسري في التعامل مع المشكلات الزوجية لدى الأسر حديثة الزواج: دراسة مطبقة على جميع المستشارين الأسريين العاملين بمراكز الإرشاد الأسري بمنطقة جازان بالمملكة العربية السعودية":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات الزوجية التي تواجهها الأسر حديثة التكوين، والأدوار المهنية التي يجب أن يضطلع بها المرشدين الأُسريين. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع المرشدين الأسرة العاملين في مراكز الإرشاد الأسري بمنطقة جازان. وبلغت عينة الدراسة (34) مرشد أُسري، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن أبرز المشكلات الاجتماعية هي نقص الوعي الديني فيما يتعلق بالتفاعل الزوجي بنسبة (87.3%). أما أبرز المشكلات النفسية فكانت معاناة أحد الزوجين من اضطرابات نفسية (86.3%). وكانت أبرز المشكلات الاقتصادية تراكم الديون قبل الزواج وبعده (90.3%). من أهم الأدوار المهنية للمرشد الأسري: تزويد الأزواج بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحسين حياتهم الزوجية، وتشجيع التواصل الصريح والشفاف بين الزوجين. كما أشارت النتائج إلى أن أبرز عوائق تقديم الاستشارات الفعّالة هي: مقاومة أحد الزوجين لخطة العلاج (87.33%)، يليها عدم شفافية الزوجين في الكشف عن الأسباب الحقيقية لمشاكلهما الزوجية (84.33%).

2. **دراسة الشلاقي وآخرون، (2024) بعنوان "الوساطة الأسرية ودورها في الوقاية من الطلاق في المجتمع السعودي: بحث ميداني بمنطقة حائل":**

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الوساطة الأُسرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، وركزت على تحليل

محتوى أكثر من 300 ملف من مركز "الوفاق" لإصلاح الأسرة ومركز "شامل" لرعاية أسر المطلقين، التابعين لجمعية رعاية الأسرة. استخدمت هذه الدراسة النوعية أدوات تحليل المحتوى والمقابلات. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية التدخل الأسري كمنهجية وقائية استباقية وبديلة وطوعية، تتيح الفرصة للأزواج الذين يمرون بأزمات صعبة ومشاكل مستعصية لتجاوز هذه الأزمات، لا سيما في مراحلها المبكرة، مما يشير إلى أن الطلاق ليس حلاً سهلاً أو مصيراً محتوماً، وأن التدخل الأسري يمكن أن ينجح في كثير من الحالات.

3. **دراسة الشمراني، وسلامة (2024) بعنوان "أثر البرامج الإرشادية المقدمة للمقبلين على الزواج في تحقيق الاستقرار الأسري: دراسة مطبقة على المتزوجين الحاصلين على البرامج الإرشادية في مدينة جدة":**

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد أثر برامج الإرشاد المقدمة للراغبين في الزواج على تحقيق الاستقرار الأسري للأزواج الذين استفادوا من هذه البرامج. وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة. شملت الدراسة سكان مدينة جدة، الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 عامًا، والذين شاركوا في برامج إعادة التأهيل للمقبلين على الزواج. وكانت أداة الدراسة استبيانًا أعده الباحث. وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي: أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن برامج الإرشاد المقدمة للمقبلين على الزواج ساهمت في تحقيق الاستقرار الأسري للمستفيدين منها. كما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفقًا لمتغير العمر عند مستوى دلالة (0.01) لصالح الفئة العمرية (من 25 إلى أقل من 30 عامًا). وُجدت أيضًا فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة (0.01) لصالح الحاصلين على درجة البكالوريوس. وُجدت كذلك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفقًا لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى دلالة (0.01) لصالح الموظفات.

4. **دراسة السلمي (2022) بعنوان "بعض العوامل المؤدية للطلاق ودور الأخصائي الأسري في الحد منها (دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأخصائيين الاجتماعيين بلجنة إصلاح ذات البين بمحافظة الكامل)":**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عدد من الأهداف المتمثلة في التعريف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للطلاق من وجهة النظر الاجتماعية كما تهدف للكشف عن دور الأخصائي الاسري في مواجهة العوامل التي تؤدى إلى الطلاق وعلى الاستراتيجيات والمهارات التي يستخدمها الأخصائي الأسري في الحد من الطلاق. تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تم أخذ عينة عشوائية قدرها (33) فردًا من مجموعة من الأخصائيين الأسريين. تم استخدام الاستبانة كأداة لهذه الدراسة. وجاءت أهم نتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق، وتمثلت في أهم العوامل التالية: تقصير الزوجة في واجباتها تجاه زوجها وأطفالها -ضعف الراتب مقارنة بالصرف المعيشي -الخلافات حول توظيف الأمور المالية، أظهرت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة جداً على مدى توفر دور الأخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق، وتمثلت في العوامل التالية: إصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين. التوعية بالحد من كثرة تكاليف الزواج. التوفيق بين الأزواج. بينت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر المهارات التي يستخدمها الأخصائي الأسري في الحد من الطلاق، والتي تمثلت في أهم العناصر: تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين -تعليم الزوجين فنون تعامل الأهل.

5. **دراسة الشهري (2022) بعنوان "تقييم واقع ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين لأسلوب العلاج الأسري للحد من حالات الطلاق":**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين لأساليب العلاج الأسري في الحد من حالات الطلاق بمركز الإرشاد الأسري بالمملكة العربية السعودية. وأجريت الدراسة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مركز الإرشاد الأسري حيث يبلغ عددهم (63). وتضمنت الدراسة العديد من التوصيات منها زيادة فاعلية الأساليب العلاجية الخاصة بالعلاج الأسري في مراكز الإرشاد الأسري. وضع لقاءات ومؤتمرات علمية التي تركز على موضوعات الاستشارات الأسرية، وضرورة رفع مستوى الوعي خاصة للشباب والفتيات قبل الدخول للحياة الزوجية، وللأسر بصفة عامة لأساليب ومهارات حل النزاعات الزوجية. ورفع مستوى الوعي للمجتمع لأهمية مراكز الإرشاد الأسري.

المحور الثاني: الدراسات العربية:

1. **دراسة على (2025) بعنوان "دور الإرشاد الأسري في معالجة مشكلة الطلاق وحماية الأسرة":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الإرشاد الأسري في معالجة مشكلة الطلاق وحماية الأسرة. ولتحقيق أهداف البحث، اتبع الباحث المنهج الوصفي في وصف الظاهرة، واستخدم أسلوب الإرشاد الأسري في حل المشكلة من خلال تقنياته، وهي: التدريب على التأكيدات الإيجابية، والاقتصاد الرمزي، وحل المشكلات في القضاء، والحد من الطلاق. واعتمد الباحث منهج دراسة الحالة باستخدام المقابلات المعمقة. وتم تحديد مجتمع البحث من النساء المطلقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و40 عامًا. وتم اختيار 10 حالات من المطلقات عمدًا للإجابة على استبانة الدراسة، ثم وُزّعت الاستبانة على 50 مطلقة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وانعدام التوافق والانسجام بين الزوجين، والطلاق العاطفي، وعدم الإنجاب، والوضع الاقتصادي، والتي كانت من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق. كما تبين أن الاستشارة الأسرية تلعب دوراً فعالاً في علاج وحل مشكلة الطلاق من خلال التعامل مع تقلبات المزاج والعواطف، وتحسين الصحة النفسية، وخلق علاقات متوازنة مع الآخرين وأطفالهم، والقضاء على مشاعر القلق، واستعادة التوازن والانسجام في حياتهم، ودمجهم في المجتمع.

2. **دراسة الأشهب، والسعيد. (2024) بعنوان "دور الإرشاد الأسري في تحقيق التوافق الزواجي بين الزوجين":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى إسهام الإرشاد الأسري في تحقيق التوافق الزوجي بين الزوجين، والكشف عن مدى إسهامه في تحقيق التوافق الزوجي بين أفراد الأسرة. استُخدم المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة، وتألفت العينة المختارة عشوائيًا من خمسين زوجًا وزوجة. اعتمدت الدراسة في البحث الميداني على الاستبانة، وخلصت الدراسة إلى أن الإرشاد الأسري يُسهم في تحقيق التوافق الاجتماعي والعاطفي بين الزوجين.

3. **دراسة عبده وآخرون، (2024) بعنوان "دور الإرشاد الأسري في تعزيز استقرار الزواج في المجتمع التونسي: دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية":**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور الإرشاد الأُسري في تعزيز استقرار الزواج في المجتمع التونسي، ومدى فائدة المواد التي توفرها هذه البرامج في فهم المشكلات الزوجية، ومزاياها وعيوبها التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لتطويرها. استخدم الباحث في هذه الدراسة عن بُعد المنهجيات الأنثروبولوجية بأدواتها المتنوعة، مثل الاستبيانات والمقابلات الإلكترونية والاتصالات الهاتفية. أظهرت نتائج الدراسة أن برامج الإرشاد الزوجي تلعب دورًا هامًا في فهم الأسرة وتعزيز العلاقات بين أفرادها. يتغير سلوك الشباب إيجابًا بعد مشاركتهم في هذه البرامج، مما يؤدي إلى زيادة التفاعل الإيجابي داخل الأسرة وانخفاض معدل الطلاق.

4. **دراسة القرالة (2022) بعنوان "فعالية برنامج إرشادي مستند إلى نظرية بيت العلاقات السليمة في تحسين الاستقرار الأسري وتخفيض الطلاق العاطفي لدى عينة من النساء المراجعات لمركز الإرشاد الأسرية في العاصمة عمان":**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث فعالية برنامج إرشادي قائم على نظرية "بيت العلاقات السليمة" في تحسين استقرار الأسرة والحد من حالات الطلاق العاطفي لدى عينة من النساء اللاتي يترددن بانتظام على مراكز الإرشاد الأسري في عمّان، عاصمة الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة، طوّر الباحث مقياسين: مقياس استقرار الأسرة ومقياس الطلاق العاطفي، وتم التحقق من خصائصهما السيكومترية. كما طوّر الباحث برنامجًا إرشاديًا يتألف من 20 جلسة. وللتحقق من فعالية البرنامج، تم اختيار عينة من 23 امرأة من المترددات على مركز الإرشاد الأسري في عمّان، وقُسّمت العينة إلى مجموعتين: المجموعة التجريبية (12 امرأة) والمجموعة الضابطة (11 امرأة). طُبّق البرنامج الإرشادي على أفراد المجموعة التجريبية لمدة شهرين. وأكدت النتائج فعالية البرنامج الإرشادي في تحسين استقرار الأسرة والحد من حالات الطلاق العاطفي لدى أفراد عينة الدراسة مقارنةً بالمجموعة الضابطة، وكشفت عن استمرار أثر البرنامج بعد شهر من المتابعة. وبناءً على النتائج، أوصى الباحث بضرورة استخدام برنامج الإرشاد القائم على نظرية بيت العلاقات السليمة في مراكز الإرشاد الأسري.

5. دراسة حلمي (2022) بعنوان "برنامج مقترح من منظور العلاج الأسري للتخفيف من العوامل المؤدية للطلاق المبكر لدي الشباب حديثي الزواج":

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الاجتماعية والنفسية والصحية التي تُفضي إلى مشكلة الطلاق المبكر بين الشباب حديثي الزواج. استخدمت الدراسة مفاهيم (الفعالية -الطلاق المبكر -نموذج العلاج الأسري) وطبقت نموذج الدراسة على عينة مكونة من (48) زوجًا وزوجة في مكتب الإرشاد والتوجيه الأسري بمركز فقوس بمحافظة الشرقية. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية والصحية التي تُفضي إلى مشكلة الطلاق المبكر بين الشباب حديثي الزواج، مما يستدعي تطبيق البرنامج المقترح من منظور العلاج الأسري للتخفيف من هذه العوامل.

المحور الثالث: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Haghi et al, 2025) بعنوان"مقارنة فعالية العلاج الزوجي المرتكز على العاطفة (نموذج سوزان جونسون) والعلاج المخططي في تعزيز تقدير الذات وتنظيم الانفعالات المعرفي لدى الأزواج المتنازعين":

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة فعالية العلاج الزوجي المرتكز على العاطفة والعلاج المخططي في تعزيز تقدير الذات وتنظيم الانفعالات المعرفي لدى الأزواج المتنازعين. استخدم هذا البحث تصميمًا شبه تجريبي مع اختبار قبلي، واختبار بعدي، ومجموعة ضابطة. تم اختيار عينة مكونة من 60 فردًا (30 زوجًا) باستخدام أسلوب العينة المتاحة، وقُسّمت عشوائيًا إلى ثلاث مجموعات، كل مجموعة تضم 10 أزواج. تلقت المجموعة التجريبية الأولى العلاج الزوجي المرتكز على العاطفة، بينما تلقت المجموعة التجريبية الثانية العلاج المخططي. لم تتلق المجموعة الضابطة أي علاج. جُمعت البيانات باستخدام استبانة التسامح الزوجي، وحُللت باستخدام تحليل التباين للقياسات المتكررة. أشارت النتائج إلى فعالية كلا النهجين العلاجيين في تعزيز تقدير الذات والتنظيم المعرفي للانفعالات ($P<0.05$)، مع تفوق العلاج المخططي على العلاج الزوجي المرتكز على الانفعالات. ولوحظ فرقٌ دالٌ إحصائيًا بين المجموعات التجريبية والمجموعة الضابطة فيما يتعلق بمتغيرات تقدير الذات والتنظيم المعرفي للانفعالات.

2. دراسة (Delghandi & Namani, 2024) بعنوان "مقارنة فعالية العلاج الأسري البنيوي والعلاج الأسري القائم على اليقظة الذهنية في تعزيز التماسك والقدرة على التكيف لدى الأزواج الذين يعانون من عدم الرضا الزوجي":

أُجريت هذه الدراسة بهدف مقارنة فعالية العلاج الأسري البنيوي والعلاج الأسري القائم على اليقظة الذهنية في تعزيز التماسك والقدرة على التكيف لدى الأزواج الذين يعانون من عدم الرضا الزوجي. اعتمدت الدراسة على تصميم شبه تجريبي، مع اختبار قبلي وبعدي ومجموعة ضابطة، ومتابعة لمدة شهرين. شملت عينة البحث جميع الأزواج الذين يعانون من عدم الرضا زوجي خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021. ومن بين هؤلاء، تم اختيار 30 زوجًا يعانون من عدم الرضا الزوجي باستخدام أسلوب العينة المتاحة والعينة الهادفة، وتم توزيعهم عشوائيًا على ثلاث مجموعات: العلاج الأسري البنيوي، والعلاج الأسري القائم على اليقظة الذهنية، والمجموعة الضابطة. استُخدم مقياس تقييم التكيف والتماسك الأسري كأداة بحثية. أظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائيًا بين المجموعتين التجريبيتين والمجموعة الضابطة في درجات التماسك والتكيف. وهذا يعني أن كلتا المجموعتين التجريبيتين كان لهما تأثير دال إحصائيًا على عنصري التماسك والتكيف. ($p < 0.05$) علاوة على ذلك، أشارت النتائج إلى وجود فرق دال إحصائيًا بين المجموعتين التجريبيتين للعلاج الأسري البنيوي والعلاج الأسري القائم على اليقظة الذهنية من حيث الفعالية في عنصري التماسك والتكيف. وبناءً على ذلك، كان تأثير العلاج الأسري البنيوي على تماسك الزوجين وتكيفهما أكبر من تأثير العلاج الأسري القائم على اليقظة الذهنية.($p < 0.05$)

3. دراسة (Jafari & Soheili, 2024) بعنوان "دور مراكز الإرشاد الأسري في منع الطلاق والأضرار الاجتماعية مع التركيز على قانون حماية الأسرة (دراسة حالة: غرب محافظة طهران":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مراكز الإرشاد الأسري في منع الطلاق والأضرار الاجتماعية، مع التركيز على قانون حماية الأسرة. المنهجية: اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات. شمل مجتمع البحث 245 شخصًا من 20 مركزًا للإرشاد الأسري، تم اختيار 60 منهم عشوائيًا باستخدام معادلة كوكران. وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن مراكز الإرشاد الأسري لها تأثير إيجابي وملموس في منع الطلاق

والأضرار الاجتماعية. لذلك، يبدو من الضروري وضع خطط مُحكمة لتطبيق قانون حماية الأسرة وتعزيز مراكز الإرشاد الأسري.

4. دراسة (Handari et al, 2022) بعنوان "فعالية الإرشاد الأسري القائم على حل المشكلات في تحسين جودة الزواج والعلاقات العاطفية (الحميمية)":

هدفت هذه الدراسة إلى بحث فعالية الإرشاد الأسري القائم على حل المشكلات في تحسين جودة حياة الأزواج وعلاقاتهم العاطفية. اعتمدت الدراسة المنهج التجريبي، مع الإرشاد الأسري كدراسة تجريبية أولية. واعتمدت الدراسة على تصميم الاختبار القبلي والبعدي. تم اختيار عينة الدراسة من 50 زوجًا باستخدام أسلوب العينة الهادفة، بواقع 25 زوجًا في كل مجموعة. استخدم الباحث مؤشرًا للجودة واستبيانًا خاصًا بالعلاقات الزوجية. أظهرت النتائج أن الإرشاد الأسري القائم على حل المشكلات كان له تأثير إيجابي كبير على جودة الزواج والعلاقات العاطفية بين الزوجين. ويمكن ملاحظة الزيادة في هذين المتغيرين من خلال نتائج التحليل التي تُظهر زيادة ملحوظة في مكونات كل منهما. تتعزز جودة الزواج بزيادة عناصر الرضا والتوافق والتماسك، والحد من المشكلات التي تواجه الزوجين أو حلها. ويُشير عنصر الحميمية إلى تحسين جودة العلاقات العاطفية. وتتمثل الجودة العاطفية في التفاهم المتبادل بين الزوجين من ثقافات مختلفة، والترابط العاطفي الجيد. ويمكن الاستعانة بالإرشاد الأسري للحفاظ على جودة الزواج وحل المشكلات التي تواجه الأزواج. وتكمن أهمية هذا البحث في إمكانية استخدام الإرشاد الأسري القائم على حل المشكلات كبديل في الحفاظ على الزواج.

5. دراسة (Mahmoodabadi & Zarei, 2019) بعنوان "أثر الإرشاد الزوجي القائم على منهج غوتمان على الكفاءة الذاتية في إدارة إجراءات الطلاق لدى الأزواج المتقدمين بطلب الطلاق":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإرشاد الزوجي القائم على منهج غوتمان على الكفاءة الذاتية في إدارة إجراءات الطلاق لدى الأزواج المتقدمين بطلب الطلاق اعتمدت هذه الدراسة شبه التجريبية على منهجية الاختبار القبلي والبعدي والمتابعة، حيث طُبّق تصميم دراسة الحالات والشواهد. شمل مجتمع الدراسة جميع الأزواج الذين تقدموا بطلب الطلاق في يزد عام 2017. تم اختيار 32 مشاركًا باستخدام أسلوب العينة الهادفة، ثم قُسّموا إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة. ولجمع بيانات الدراسة اعتمدت الدراسة على الاستبانة. أشارت نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات إلى أن المجموعة التجريبية استخدمت مفهوم الكفاءة الذاتية بشكل أكثر تكرارًا من المجموعة الضابطة في إدارة إجراءات الطلاق ومقاييسها الفرعية. علاوة على ذلك، أظهر تحليل التباين ثنائي الاتجاه عدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين الجنس ونتائج التدريب. بعبارة أخرى، كان تأثير التدريب متساويًا لكلا الجنسين. كما أشارت نتائج تحليل القياسات المتكررة إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين المستويات (الاختبار القبلي والبعدي والمتابعة).

التعقيب على الدراسات السابقة

يكشف استعراض الأدبيات الموجودة عن اهتمام أكاديمي واسع ومتعدد الجوانب بدور الإرشاد الأسري في معالجة الخلافات الزوجية والطلاق وتؤكد الدراسات التي تغطي السياقات السعودية والعربية والدولية، مجتمعةً على الأهمية البالغة للإرشاد الأسري كإجراء وقائي وعلاجي وتوفر الدراسات السعودية المحلية أساسًا ثريًا، إذ تتناول هذه الظاهرة من زوايا مهنية مختلفة، بما في ذلك أدوار المرشدين والعقبات التي يواجهونها كما أظهرت الدراسات تفاوتًا في المنهجيات المستخدمة، إذ اعتمدت غالبية الدراسات على المنهج الوصفي والاستبانة، في حين استخدمت بعض الدراسات تصاميم شبه تجريبية لقياس فعالية البرامج الإرشادية. وبشكل عام، تؤكد نتائج الدراسات السابقة على الأثر الإيجابي للإرشاد الأسري في الحد من المشكلات الزوجية وتقليل احتمالية الوصول إلى الطلاق.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. من حيث الهدف:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف الرئيس، وهو بحث دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري والتوافق الزوجي.

2. من حيث المنهجية والأدوات:

تتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي، وكذلك استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، كما في دراسات (Jafari & Soheili, 2024)؛ (العجمي، 2025؛ السلمي، ٢٠٢٢).

3. من حيث الحدود المكانية:

تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية السعودية في كونها تقع ضمن السياق الاجتماعي والثقافي نفسه، مما يسهم في إمكانية المقارنة بين النتائج في بيئة متقاربة ثقافيًا واجتماعيًا.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. من حيث عينة الدراسة:

تختلف الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة التي ركزت على الأزواج أو الحالات الإكلينيكية أو المستفيدين من الخدمات الإرشادية، بينما تعتمد الدراسة الحالية على المرشدين والأخصائيين الاجتماعيين كمصدر رئيسي للمعلومات، مما يمنحها منظورًا مهنيًا تطبيقيًا مباشرًا من داخل الممارسة الإرشادية.

2. من حيث الإطار المؤسسي:

ركزت بعض الدراسات السابقة على مراكز متعددة أو عينات عامة أو حالات فردية، بينما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على مؤسسة محددة وهي "جمعية مودة لتنمية الأسرة" في مدينة جدة، مما يتيح دراسة أكثر عمقًا وتفصيلًا لواقع العمل الإرشادي داخل مؤسسة متخصصة.

3. من حيث طبيعة الدراسة:

اعتمدت بعض الدراسات السابقة على التصاميم التجريبية وشبه التجريبية لقياس فعالية برامج إرشادية محددة، بينما تتبنى الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف الواقع الفعلي لممارسة الإرشاد الأسري دون التدخل في المتغيرات أو اختبار برامج علاجية.

4. من حيث التركيز على الإرشاد ما بعد الزواج:

تركز العديد من الدراسات السابقة على الإرشاد الوقائي مثل برامج ما قبل الزواج أو التدخل المبكر، في حين تركز الدراسة الحالية على مرحلة ما بعد الزواج، وتحديدًا عند ظهور المشكلات الزوجية التي قد تؤدي إلى الطلاق، وتحليل دور الإرشاد الأسري في التعامل معها والحد منها.

أولاً: عرض وتحليل البيانات الأولية:

تم استخدام الجداول التكرارية لوصف العينة وفقا للبيانات الشخصية، وذلك كما يلي:

جدول (4-1): وصف العينة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	22	%73.3
أنثى	8	%26.7
المجموع	**30**	**%100.0**

بالاطلاع على جدول رقم (4-1) والذي يوضح نتائج توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس، نجد أن الغالبية بنسبة (73.3%) هم ذكور، بينما بلغت نسبة الإناث (26.7%). وهذا يعني أن فئة الذكور كانت الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة المرشدين الأسريين الذكور المشاركين في الدراسة مقارنة بالإناث وقد يكون سبب ارتفاع نسبة الذكور في مجال الإرشاد الأسري إلى طبيعة العمل ومتطلباته المهنية حيث لا تقتصر مهام المرشد الأسري على التعامل مع حالات الطلاق فحسب بل تمتد لتشمل قضايا العنف الأسري والخلافات الزوجية وحماية الأطفال وغيرها من المشكلات الأسرية والاجتماعية التي قد تستدعي التدخل الميداني والتعامل مع حالات طارئة كما أن بعض هذه المهام قد تتطلب العمل خارج أوقات الدوام

الرسمية والاستجابة للحالات العاجلة في أوقات متأخرة، الأمر الذي قد يسهم في زيادة تمثيل الذكور في هذه المهنة مقارنة بالإناث في بعض المؤسسات.

جدول (4-2): وصف العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	0	% 0.0
من 25-34 سنة	7	%23.3
من35-44 سنة	9	%30.0
من 45 سنة فأكثر	14	%64.7
المجموع	**30**	**%100**

بالاطلاع على الجدول رقم (4-2) والذي يوضح نتائج توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر، نجد أن النسبة الأكبر تمثلت في الفئة العمرية (45 سنة فأكثر) بنسبة بلغت (46.7%) وبتكرار بلغ (14) مبحوثاً. وجاءت في المرتبة الثانية الفئة العمرية (35 -44 سنة) بنسبة بلغت (30.0%) وبتكرار بلغ (9) مبحوثين، تلتها الفئة العمرية (25 -34 سنة) بنسبة بلغت (23.3%) وبتكرار بلغ (7) مبحوثين، في حين لم تسجل الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) أي تكرار بنسبة (0.0%).

ونستنتج من ذلك أن الفئة العمرية من 35 سنة فما فوق (وخاصة فئة 45 سنة فأكثر) تشكل الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة بنسبة إجمالية تتجاوز (76%). وتُعزى هذه النتيجة إلى أن هذه الفئات العمرية المتقدمة غالباً ما تكون هي الأكثر نضجاً وخبرة بحكم السن، وتتقلد أدواراً ومسؤوليات أسرية واجتماعية أوسع تجعلها أكثر اهتماماً وتفاعلاً مع قضايا الاستقرار الأسري، التوعية الرقمية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية، مقارنة بالفئات الشبابية الأقل من 25 سنة.

جدول (4-3): وصف العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بكالوريوس	12	%40.0
ماجستير	14	%46.7
دكتوراه	4	%13.3
المجموع	**30**	**%100.0**

بالاطلاع على الجدول رقم (4-3) والذي يوضح نتائج توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي)، نجد أن النسبة الأكبر تمثلت في الحاصلين على مؤهل (ماجستير) بنسبة بلغت (46.7%) وبتكرار بلغ (14) مبحوثاً. وجاءت في المرتبة الثانية فئة الحاصلين على مؤهل (بكالوريوس) بنسبة بلغت (40.0%) وبتكرار بلغ (12) مبحوثاً، في حين جاءت فئة الحاصلين على مؤهل (دكتوراه) في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة بلغت (13.3%) وبتكرار بلغ (4) مبحوثين.

ونستنتج من ذلك أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات العليا (الدراسات العليا: ماجستير ودكتوراه) بنسبة إجمالية تصل إلى (60.0%). وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع المستوى الثقافي والأكاديمي لأفراد العينة، مما ينعكس إيجاباً على مستوى وعيهم وإدراكهم العميق لأبعاد المشكلة التي تتعلق بالإرشاد الأسري، حيث يمتلك حملة الشهادات العليا خلفيات معرفية وقدرات تحليلية أوسع تجعلهم أكثر خبرة ودراية بالمشكلات المجتمعية المستجدة.

جدول (4-4): وصف العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	6	%20.0
من 3-5 سنوات	6	%20.0
من 6-10	4	%13.3
أكثر من 10 سنوات	14	%46.7
المجموع	**30**	**%100**

بالاطلاع على الجدول رقم (4-4) والذي يوضح نتائج توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير (سنوات الخبرة)، نجد أن النسبة الأكبر تمثلت في فئة ذوي الخبرة الطويلة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة بلغت (46.7%) وبتكرار بلغ (14) مبحوثاً. وجاءت في المرتبة الثانية بالتساوي كلٌ من فئة (أقل من 3 سنوات) وفئة (3-5 سنوات) بنسبة بلغت (20.0%) وبتكرار بلغ (6) مبحوثين لكلٍ منهما، في حين جاءت فئة الخبرة المتوسطة (6-10 سنوات) في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (13.3%) وبتكرار بلغ (4) مبحوثين.

ونستنتج من ذلك أن ما يقارب نصف عينة الدراسة هم من الممارسين الخبراء الذين تتجاوز خبرتهم الميدانية عشر سنوات. وتُعزى هذه النتيجة إلى الاستقرار الوظيفي والتراكم المعرفي لدى الأخصائيين والمستشارين العاملين في قطاعات الخدمة الاجتماعية والإرشاد الأسري، مما يعطي وزناً علمياً ورصانة لأداة الدراسة؛ حيث إن آراء هذه الشريحة تستند إلى تجارب واقعية طويلة وعميقة في التعامل مع الأزمات الزوجية والمشكلات الأسرية، مع وجود تمثيل متوازن أيضاً للخبرات الجديدة والمتوسطة مما يثري نتائج البحث."

جدول (4-5): وصف العينة وفقاً لمتغير عدد الحالات التي يتم التعامل معها شهرياً

عدد الحالات شهرياً	العدد	النسبة المئوية
أقل من 10 حالات	9	%30.0
من 10-20 حالة	9	%30.0
من21- 40 حالة	3	%10.0
أكثر من 40 حالة	9	%30.0
المجموع	30	%100.0

بالاطلاع على الجدول رقم (4-5) والذي يوضح نتائج توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير (عدد الحالات التي يتم التعامل معها شهرياً)، نجد أن النتائج انقسمت بالتساوي بنسبة (30.0%) وبتكرار بلغ (9) مبحوثين لكل من الفئات التالية: فئة (أقل من 10 حالات)، وفئة (10-20 حالة)، وفئة (أكثر من 40 حالة). في حين جاءت الفئة العمرية أو المهنية التي تتعامل مع (21-40 حالة) في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (10.0%) وبتكرار بلغ (3) مبحوثين.

ونستنتج من ذلك وجود تباين واضح ومتساوي في حجم العبء العملي والمهني بين أفراد العينة؛ حيث يظهر أن هناك شريحة هامة تتولى ضغطاً عملياً كبيراً بمعدل مواجهة يتجاوز 40 حالة شهرياً، يقابلها شريحة أخرى تتعامل مع معدلات منخفضة إلى متوسطة. وتُعزى هذه النتيجة إلى تنوع طبيعة المهام الوظيفية والمسؤوليات الموكلة لأفراد العينة في جهات عملهم (مثل كبائن الإرشاد الهاتفي، غرف الاستشارات الأسرية، والمقابلات)، مما يمنح الدراسة تقييماً شاملاً يعكس آراء ممارسين ذوي خبرات ميدانية متنوعة وكثافة عملية متفاوتة في التعامل مع المشكلات الاجتماعية والأسرية.

ثانياً: عرض وتحليل تساؤلات الدراسة:

نتائج التساؤل الأول: أبرز أسباب الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين:

للإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل عبارات المحور عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وذلك كما يظهر في الجدول التالي:

جدول (4-6): نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول أبرز أسباب الطلاق

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى	الترتيب	م
1	ضعف التواصل والحوار بين الزوجين من أكثر أسباب الطلاق شيوعاً	2.73	0.45	%93.3	أوافق		5
2	التدخل السلبي من الأسرة الممتدة يسهم في زيادة حالات الطلاق.	2.60	0.65	%86.7	أوافق		9
3	المشكلات الاقتصادية والضغوط المالية سبب رئيسي للطلاق.	2.50	0.57	%83.3	أوافق		11
4	عدم التوافق في القيم والتوقعات الزوجية يؤدي إلى تفاقم الخلافات ثم الطلاق.	2.60	0.56	%86.7	أوفق		9 مكرر
5	ضعف مهارات حل النزاع وإدارة الخلاف يزيد احتمالية الوصول إلى الطلاق.	2.83	0.38	%94.3	أوافق		2
6	العنف الأسري عامل مهم في قرار الطلاق	2.80	0.48	%93.3	أوافق		4
7	الإهمال العاطفي وغياب الدعم النفسي بين الزوجين سبب مؤثر في الطلاق.	2.63	0.49	%87.7	أوافق		7 مكرر
8	الخيانة الزوجية أو الشك المبالغ فيه من الأسباب المؤدية للطلاق.	2.70	0.47	%90.0	أوافق		6
9	الإدمان (المخدرات \ الكحول) يرتبط بارتفاع حالات الطلاق.	2.83	0.38	%94.3	أوافق		مكرر2
10	الزواج دون إعداد أو نضج كافٍ يزيد فرص حدوث الطلاق.	2.63	0.49	%87.7	أوفق		7
11	المشكلات المتعلقة بالأبناء (الخلاف على التربية \ الإنجاب) قد تقود للطلاق.	2.07	0.64	%69.0	إلى حد ما		12
12	الطلاق بعد مدة زواج طويلة يحدث غالباً نتيجة تراكم مشكلات غير معالجة	2.93	0.25	%97.0	أوافق		1
	المتوسط العام للمحور	2.65	0.48	%88.5	أوافق		

الجدول (4-6) عبارة عن التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المحور الأول (أبرز أسباب الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة)، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور. نجد أن المتوسطات الحسابية للعبارات تراوحت بين (2.07 – 2.93)، وأن المتوسط العام للمحور بلغ (2.65) وهذه القيمة جاءت في المدى (2.34> -3.00) وتشير إلى المستوى (أوافق) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي وبنسبة مئوية بلغت (88.5%)، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.48) ويشير إلى مدى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بنسبة مئوية بلغت 88.5% على أبرز أسباب الطلاق.

ومن خلال الجدول والذي تم ترتيب عباراته تنازلياً من المتوسط الأعلى إلى المتوسط الأقل لتشير إلى أكثر أسباب الطلاق شيوعاً، حيث جاءت بالترتيب الآتي:

جاءت العبارة (الطلاق بعد مدة زواج طويلة يحدث غالباً نتيجة تراكم مشكلات غير معالجة) على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.93) وبمستوى استجابة (أوافق).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الشلاقي وآخرون، 2024) التي أكدت على أهمية التدخل الأسري كمنهجية وقائية والس باقية تساعد الأزواج على تجاوز الأزمات والمشكلات المستعصية في مراحلها المبكرة وعدم تركها تتراكم حتى تصبح صعبة الحل. كما تتفق أيضا مع دراسة (علي، 2025) التي أوضحت أن المشكلات مثل الطلاق العاطفي وانعدام الانسجام والتوافق لا يظهر فجأة بل يتراكم تدريجيا لتؤدي في النهاية إلى الطلاق.

وهذا ما يدل على إن إهمال الخلافات البسيطة في بداية الحياة الزوجية والاعتماد على عامل الوقت لحلها بدون مواجهة واعية يؤدي إلى خلق فجوة مشاعرية صامتة تتسع مع مرور السنوات حتى يتحول الزواج الطويل إلى عبء نفسي ينتهي بالانفصال عند أول أزمة حادة نتيجة النفاذ التراكمي للصبر.

ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة (ضعف مهارات حل النزاع وإدارة الخلاف يزيد احتمالية الوصول إلى الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.83) وبمستوى استجابة (أوافق).

وتتفق هذه النتيجة مع التوصيات التي خرجت بها دراسة (الشهري، 2022) والتي شددت على ضرورة رفع مستوى وعي الأسر بصفة عامة بأساليب ومهارات حل النزاعات الزوجية للحد من حالات الطلاق كما تتفق مع دراسة (العجمي، 2025) التي وضحت أن من أهم الأدوار المهنية للمرشد الأسري تزويد الأزواج بالمهارات اللازمة لتحسين حياتي ويمكن تفسير سبب وجود العبارة في المراتب الأولى بأن الخلاف أمر طبيعي وحتمي في أي علاقة بشرية لكن الخطر الفعلي في العجز عن إدارة الخلافات مما يعجل بانهيار العلاقة الزوجية.

ثم جاءت في المرتبة الثانية مكرر العبارة (الإدمان (المخدرات \ الكحول) يرتبط بارتفاع حالات الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.83) وبمستوى استجابة (أوافق)، واتفقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (العجمي، 2025) من أن التعامل مع المشكلات الحادة يتطلب تدخلاً إرشادياً علاجياً مكثفاً لإنقاذ الأسرة من هذا المشكلة.

وهذا يؤكد إن الإدمان يدمر استقرار الأسرة وأمانها ويشعر شريك الحياة غير قادر على تحمل المسؤولية مما يؤدي إلى غياب الراحة والاستقرار في المنزل ويصبح الطلاق ضرورة لحماية الأطفال وسلامة الأسرة.

ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبارة (العنف الأسري عامل مهم في قرار الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت عليه دراسة (علي، 2025) ودراسة (العجمي، 2025) من أهمية دور مراكز الإرشاد الأسري في تقديم الدعم والحماية للحالات التي تعرضت للأداء والعنف وإما يدل على ذلك إن العنف الأسري يدمر المودة والرحمة بين الزوجين وجاءت هذه العبارة في مرتبة متأخرة لأن العينة ترى أن العنف لا يحدث فجأة، بل يكون نتيجة لتراكم المشكلات وضعف مهارات الحوار التي سبقتها في الترتيب.

وفي المرتبة الخامسة (ضعف التواصل والحوار بين الزوجين من أكثر أسباب الطلاق شيوعاً) بمتوسط حسابي بلغ (2.73) وبمستوى استجابة (أوافق)، وجاءت هذه النتيجة لتدعم ما وجدته دراسة (الاشهب والسعيد، 2024) من أن الإرشاد الأسري يساهم بفعالية في تحقيق التوافق الاجتماعي والعاطفي بين الزوجين من خلال ردم فجوة ضعف التواصل، ودراسة (عبده وآخرون، 2024) التي أثبتت أنها برامج الإرشاد تزيد من التفاعل الإيجابي داخل الأسرة وتحسن لغة الحوار مما يؤدي

مباشرة إلى انخفاض معدلات الطلاق ويرجع ذلك إلى أن الحوار هو أساس التفاهم والاتصال في العلاقة الزوجية وحينما يضعف أو ينقطع يحل محله الصمت والتفسيرات الخاطئة للموقف هذا التراجع يفرض على الطرفين عزلة فكرية وعاطفية تجعلهما مغتربين تحت سقف واحد مما يمهد تدريجا للانفصال.

ثم المرتبة السادسة العبارة (الخيانة الزوجية أو الشك المبالغ فيه من الأسباب المؤدية للطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع دراسة (علي، 2025) التي تناولت أثر انهيار التوافق والانسجام العاطفي على زعزعة الاستقرار الأسري وجعل الانفصال خياراً حتمياً نتيجة الانهيار وتدمير الثقة بين الطرفين وتشير هذه النتيجة إلى مدى حساسية العلاقة الزوجية تجاه فقدان الثقة فالشك يحول الحياة اليومية إلى بيئة رقابية خانقة بينما تمثل الخيانة الصدمة التي تكسر الأمان المشترك.

وفي المرتبة السابعة (الزواج دون إعداد أو نضج كافٍ يزيد فرص حدوث الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وبمستوى استجابة (أوافق)، والسابعة (مكرر) تساوت معها العبارة (الإهمال العاطفي وغياب الدعم النفسي بين الزوجين سبب مؤثر في الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتعزز هذه النتيجة ما ذهبت إليه دراسة (الشمراني والسلامة، 2024) التي أظهرت أهمية النضج في الاستفادة من برامج المقبلين على الزواج، حيث يرفع غياب الإعداد المسبق من احتمالات الفشل الزواجي كما تتوافق مع دراسة (علي، ٢٠٢٥) في أن غياب الدعم النفسي والإهمال المشاعري يقود الأسرة تدريجيا نحو الطلاق الفعلي نتيجة اتساع فجوة جفاف العاطفي ويمكن تفسير هذا التساوي و التلازم الوثيق بأن غياب النضج الكافي والوعي المسبق بطبيعة الزواج يجعل الأفراد عاجزين عن تقديم الاحتواء المعنوي لشركائهم مما يولد إهمالاً عاطفياً غير مقصود في بدايته يتحول مع الوقت إلى جفاف وتهميش متبادل يدفع الطرف المتضرر للبحث عن التقدير والدعم خارج إطار العلاقة الزوجية ثم الاتجاه نحو الطلاق.

وفي المرتبة التاسعة العبارة (التدخل السلبي من الأسرة الممتدة يسهم في زيادة حالات الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.60) وبمستوى استجابة (أوافق)، والتاسعة (مكرر): تساوت معها العبارة (عدم التوافق في القيم والتوقعات الزوجية يؤدي إلى تفاقم الخلافات ثم الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.60) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (العجمي، 2025) التي أوضحت أن غياب الوعي والتباين في التوقعات واختلاف القيم يمثلان تحدياً بارزاً للأسر حديثة التكوين مما يتطلب تفعيل أدوار مهنية للمرشد الأسري بتقريب وجهات النظر وحماية الخصوصية الزوجية من التدخلات الخارجية وهذا يوضح وجود علاقة سببية دائرية فحينما يغيب التوافق الفكري والقيم بين الزوجين يعجز عن إدارة شؤونهم بشكل مستقل يفتحان الباب بطريقة مباشرة لتدخلات الأهالي الممتدة والتي غالباً ما تكون مدفوعة بالعاطفة والانحياز لأحد الأطراف مما يحول الخلاف الزواج البسيط إلى سراع بين عائلتين يصعب السيطرة عليه أو احتوائه.

وجاءت المرتبة الحادية عشر العبارة (المشكلات الاقتصادية والضغوط المالية سبب رئيسي للطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السلمي، 2022) التي وافق الأخصائيين فيها بدرجة كبيرة على أن ضعف الرواتب والخلافات حول الأمور المالية والديون تعد من أبرز العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق كما ذكر في دراسة (علي، 2025) في أن الوضع الاقتصادي يمثل أحد الأسباب الأساسية بتفويض استقرار الأسرة وأما العوامل الاقتصادية فجاءت في المراتب المتأخرة بالرغم من أهميتها الحياتية فوعي أفراد العينة بأن المال وحدة ليس مهدداً للزواج إذا كان هناك توافق وحوار ناضج بين الشريكين فالضغوط المالية تتحول إلى سبب للطلاق فقط عندما يصاحبها سوء إدارة أو اتهامات متبادلة بالتقصير أو غياب التخطيط المالي المشترك الذي يستوعب الأزمات الطارئة.

ثم جاءت المرتبة الثانية عشرة والأخيرة العبارة (المشكلات المتعلقة بالأبناء لخلاف على التربية \ الإنجاب (قد تقود للطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وبمستوى استجابة (إلى حد ما)،

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (علي، 2025) حيث يظهر أن الخلافات حول شؤون التربية والأبناء تتطلب برامج إرشادية متخصصة لمساعدة الوالدين على تبني أساليب تنشئة متوافقة تقلل من حدة التوتر المشترك وتضمن الحفاظ على الاستقرار الأسري، أما المشكلات المتعلقة بالأبناء فجاءت في المرتبة الأخيرة وبمستوى استجابة منخفض نسبياً إلى أن وجود الأطفال في الثقافة والمجتمع يمثل في العادة عامل ربط وصمام أمان يمنع الزوجين من اتخاذ قرار الطلاق تضحية لأجل مستقبل الأبناء ولا تبرز الخلافات التربوية كسبب للانفصال إلا إذا كانت العلاقات الزوجية في الأصل متفككة وقريبة من الانهيار.

وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن ارتفاع مستوى الموافقة على أسباب الطلاق يعكس طبيعة خبرة الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع الحالات الأسرية، حيث يظهر لديهم وعي بأن الطلاق غالبًا يمثل نتيجة نهائية لتراكم مشكلات متعددة لم تتم معالجتها بطريقة صحيحة. كما تؤكد النتائج أهمية تعزيز البرامج الإرشادية التي تركز على مهارات التواصل، وإدارة الخلافات، والتدخل المبكر، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر؛ بما يسهم في الوقاية من الطلاق والمحافظة على استقرار الأسرة.

نتائج التساؤل الثاني: الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين:

للإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل عبارات المحور عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وذلك كما يظهر في الجدول التالي:

جدول (4-7): نتائج التحليل الوصفي لإجابات افراد عينة الدراسة على الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى	الترتيب
1	الطلاق يرفع مستوى الضغوط النفسية لدى إحدى الوالدين أو كلاهما	2.73	0.52	%91.1	أوافق	3
2	الأبناء بعد الطلاق أكثر عرضة لمشكلات سلوكية وانفعالية	2.60	0.62	%86.7	أوافق	5
3	الطلاق قد يؤدي إلى تراجع التحصيل الدراسي لدى الأبناء في بعض الحلات	2.57	0.68	%85.6	أوافق	6
4	تتأثر علاقات الأسرة الممتدة سلبياً بعد الطلاق	2.63	0.49	%87.8	أوافق	4
5	تتأثر صور الذات والثقة بالنفس لدى المطلق بعد الطلاق	2.20	0.61	%73.3	إلى حد ما	8
6	وصمة المجتمع تجاه الطلاق تزيد من عزلة الأسرة أو أحد أفرادها	2.30	0.84	%76.7	إلى حد ما	7
7	جودة التعايش المشترك بعد الطلاق التواصل الأبوي تؤثر مباشرة على الأبناء	2.57	0.57	٪85.6	أوافق	6 مكرر
8	بعض حالات الطلاق قد تؤدي إلى تحسن بيئة الأسرة إذا كان الزواج شديد الاضطراب	2.70	0.47	%90.0	أوافق	2
9	الطلاق بعد مدة زواج طويلة قد يسبب صدمة أعلى بسبب اعتاد الأسرة على نمط ثابت	2.60	0.56	%86.7	أوافق	5 مكرر
10	ضعف الاتفاقات المنظمة بعد الطلاق يفاقم الأثر السلبي على استقرار الأبناء	2.87	0.35	%95.6	أوافق	1
	المتوسط العام للمحور	2.58	0.57	%85.9	أوافق	

الجدول (4-7) عبارة عن التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المحور (الآثار المترتبة على الأسرة بعد الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين) من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور. نجد أن المتوسطات الحسابية للعبارات تراوحت بين (2.20 – 2.87)، وأن المتوسط العام للمحور بلغ (2.57) وهذه القيمة جاءت في المدى (2.34 – 3.00) وتشير إلى المستوى (أوافق) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي وبنسبة مئوية بلغت (85.9%)، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.57) ويشير إلى مدى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بنسبة مئوية بلغت 85.9%على أثر الطلاق.

ومن خلال الجدول والذي تم ترتيب عباراته تنازلياً من المتوسط الأعلى إلى المتوسط الأقل لتشير إلى أكثر الآثار شيوعاً، حلت جاءت بالترتيب الآتي:

جاءت العبارة (ضعف الاتفاقات المنظمة بعد الطلاق يفاقم الأثر السلبي على استقرار الأبناء) على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.87) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (الشلاقي وآخرون، 2024) التي أكدت على أهمية التدخلات التنظيمية كمنهجية وقائية تساعد أسر المطلقين على تجاوز الأزمات وحماية الأطفال من النزاعات المستمرة وتوفير البيئة الآمنة لهم ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن غياب الأطر القانونية والتربوية الواضحة للعلاقة بين الوالدين بعد الانفصال يترك الأبناء ضحية للعشوائيات مما يضاعف من تشتتهم الأسري ويفقدهم الشعور بالأمان والاستقرار. ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة (بعض حالات الطلاق قد تؤدي إلى تحسن بيئة الأسرة إذا كان الزواج شديد الاضطراب) بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وبمستوى استجابة (أوافق)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (علي، 2025) التي أكدت إن الانفصال يؤثر نفسياً واجتماعياً على أفراد الأسرة كما تتلاقى جزئيا مع دراسة (القرالة، 2022) في إبراز حجم الضغوط العاطفية الناتجة عن تصدع العلاقات الوالدية وهذا يدل على أن الطلاق ليس مجرد انفصال بل هو أزمة نفسية مستمرة الأثر.

ثم جاءت في المرتبة الثالثة العبارة (الطلاق يرفع مستوى الضغوط النفسية لدى إحدى الوالدين أو كلاهما) بمتوسط حسابي بلغ (2.73) وبمستوى استجابة (أوافق)، جاءت في المرتبة الرابعة العبارة (تتأثر علاقات الأسرة الممتدة سلبياً بعد الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وبمستوى استجابة (أوافق).

وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة (الأبناء بعد الطلاق أكثر عرضة لمشكلات سلوكية وانفعالية) بمتوسط حسابي بلغ (2.60) وبمستوى استجابة (أوافق)، والسابعة (مكرر) تساوت معها العبارة (الطلاق بعد مدة زواج طويلة قد يسبب صدمة أعلى بسبب اعتياد الأسرة على نمط ثابت) بمتوسط حسابي بلغ (2.60) وبمستوى استجابة (أوافق).

وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة (الطلاق قد يؤدي إلى تراجع التحصيل الدراسي لدى الأبناء في بعض الحالات) بمتوسط حسابي بلغ (2.57) وبمستوى استجابة (أوافق)، والتاسعة (مكرر) تساوت معها العبارة (جودة التعايش المشترك بعد الطلاق التواصل الأبوي تؤثر مباشرة على الأبناء) بمتوسط حسابي بلغ (2.57) وبمستوى استجابة (أوافق).

وجاءت المرتبة السابعة العبارة (وصمة المجتمع تجاه الطلاق تزيد من عزلة الأسرة أو أحد أفرادها) بمتوسط حسابي بلغ (2.30) وبمستوى استجابة (إلى حد ما)، ثم جاءت المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة (تتأثر صور الذات والثقة بالنفس لدى المطلق بعد الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.20) وبمستوى استجابة (إلى حد ما).

وتتفق النتيجة العامة للمحور مع ما توصلت إليه دراسة الشهري (2022) التي أكدت أهمية رفع مستوى الوعي بأساليب حل النزاعات الزوجية، وتعزيز دور مراكز الإرشاد الأسري في التعامل مع المشكلات الناتجة عن الطلاق، إضافة إلى دراسة عبده وآخرون (2024) التي أوضحت أن برامج الإرشاد الأسري تساعد في تعزيز استقرار الأسرة وتحسين العلاقات بين أفرادها .

وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن ارتفاع مستوى الموافقة على وجود آثار مترتبة على الطلاق يعود إلى طبيعة عمل الأخصائيين الاجتماعيين واحتكاكهم المباشر بالحالات الأسرية، مما يجعلهم أكثر إدراكًا للتبعات النفسية والاجتماعية للطلاق. كما تشير النتائج إلى أن الطلاق يمثل مرحلة انتقالية تحتاج إلى إدارة واعية من خلال تقديم الدعم للأبناء، وتنظيم العلاقة بين الوالدين، وتوفير خدمات الإرشاد الأسري؛ بهدف تقليل الآثار السلبية وتعزيز قدرة الأسرة على التكيف مع الواقع الجديد.

نتائج التساؤل الثاني: دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين:

للإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل عبارات المحور عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وذلك كما يظهر في الجدول التالي:

جدول (4-8): نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على (دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى	الترتيب
1	الإرشاد الأسري قبل الزواج يساعد في خفض احتمالية الطلاق مستقبلاً	2.87	0.35	%95.6	أوافق	3 (مكرر)
2	جلسات الإرشاد تسهم في تحسين مهارات التواصل بين الزوجين	2.90	0.31	%96.7	أوافق	2
3	الإرشاد الأسري يساعد الزوجين على إدارة الخلافات بالطرق غير تصعيدية	2.93	0.25	97.8%	أوافق	1
4	الإرشاد ويسهم في اكتشاف جذور المشكلة بدل التركيز على الأعراض الظاهرة	2.90	0.31	%96.7	أوافق	2 (مكرر)
5	التدخل الإرشادي المبكر يقلل من تحول المشكلات البسيطة إلى نزاعات	2.87	0.35	%95.6	أوافق	3
6	الإرشاد الأسري يساهم في تقليل آثار الطلاق على الأبناء	2.83	0.38	%94.4	أوافق	4
7	توافر مراكز الإرشاد وسهولة الوصول عامل مهم في الحد من الطلاق	2.80	0.48	%93.3	أوافق	5
8	سرية الخدمة وثقة المستفيدين تؤثر على الإقبال على الإرشاد	2.77	0.57	%92.2	أوافق	6
9	وجود متخصصين مؤهلين وتدريب مستمر يرفع فعاليات الإرشاد الأسري	2.93	0.25	%97.8	أوافق	1 (مكرر)
10	البرامج التوعوية (إرشاد ما قبل الزواج) يقلل من معدلات الطلاق	2.50	0.78	%83.3	أوافق	8
11	الإرشاد الإلزامي قبل الطلاق قد يحد من حالات الطلاق	2.77	0.43	%92.2	أوافق	6
12	التنسيق بين الإرشاد الأسري والجهات القضائية يرفع جودة الحلول	2.73	0.58	%91.1	أوافق	7
	المتوسط العام للمحور	2.82	0.42	%93.9		

الجدول (4-8) عبارة عن التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المحور (على دور الارشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين) من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور. نجد أن المتوسطات الحسابية للعبارات تراوحت بين (2.50– 2.93)، وأن المتوسط العام للمحور بلغ (2.82) وهذه القيمة جاءت في المدى (2.34– 3.00) وتشير إلى المستوى (أوافق) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي وبنسبة مئوية بلغت (93.9%)، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.42) ويشير إلى مدى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بنسبة مئوية بلغت 93.9% على دور الإرشاد الأسري تجاه ظاهرة الطلاق.

ومن خلال الجدول والذي تم ترتيب عباراته تنازلياً من المتوسط الأعلى إلى المتوسط الأقل لتشير إلى أدوار الإرشاد الأسري الأكثر شيوعاً، جاءت بالترتيب الآتي:

جاءت العبارة (الإرشاد الأسري يساعد الزوجين على إدارة الخلافات بالطرق غير تصعيدية) على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.93) وبمستوى استجابة (أوافق)، والأولى (مكرر) تساوت معها العبارة (وجود متخصصين مؤهلين وتدريب مستمر يرفع فعاليات الإرشاد الأسري) بمتوسط حسابي بلغ (2.93) وبمستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة (جلسات الإرشاد تسهم في تحسين مهارات التواصل بين الزوجين) بمتوسط حسابي بلغ (2.90) وبمستوى استجابة (أوافق)، والثانية (مكرر) تساوت معها العبارة (الإرشاد ويسهم في اكتشاف جذور المشكلة بدل التركيز على الأعراض الظاهرة) بمتوسط حسابي بلغ (2.90) وبمستوى استجابة (أوافق).

وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة (التدخل الإرشادي المبكر يقلل من تحول المشكلات البسيطة إلى نزاعات) بمتوسط حسابي بلغ (2.87) وبمستوى استجابة (أوافق)، والثالثة (مكرر) تساوت معها العبارة (الإرشاد الأسري قبل الزواج يساعد في خفض احتمالية الطلاق مستقبلاً) بمتوسط حسابي بلغ (2.87) وبمستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبارة (الإرشاد الأسري يساهم في تقليل آثار الطلاق على الأبناء) بمتوسط حسابي بلغ (2.83) وبمستوى استجابة (أوافق).

وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة (توافر مراكز الإرشاد وسهولة الوصول عامل مهم في الحد من الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وبمستوى استجابة (أوافق)، وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة (سرية الخدمة وثقة المستفيدين تؤثر على الإقبال على الإرشاد) بمتوسط حسابي بلغ (2.77) وبمستوى استجابة (أوافق)، والسادسة (مكرر) تساوت معها العبارة (الإرشاد الإلزامي قبل الطلاق قد يحد من حالات الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.77) وبمستوى استجابة (أوافق).

وجاءت المرتبة السابعة العبارة (التنسيق بين الإرشاد الأسري والجهات القضائية يرفع جودة الحلول) بمتوسط حسابي بلغ (2,73) وبمستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة (البرامج التوعوية (إرشاد ما قبل الزواج) يقلل من معدلات الطلاق) بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبمستوى استجابة (أوافق).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العجمي (2025) التي أكدت أهمية الدور المهني للمرشد الأسري في تزويد الأزواج بالمعارف والمهارات اللازمة لتحسين الحياة الزوجية، وتعزيز التواصل الفعّال بين الزوجين، وهو ما يفسر ارتفاع مستوى الموافقة لدى أفراد الدراسة الحالية على أهمية الإرشاد الأسري في التعامل مع ظاهرة الطلاق. كما تتفق مع نتائج دراسة الشلاقي وآخرون (2024) التي أشارت إلى أن الوساطة والتدخل الأسري يمثلان أسلوبًا وقائيًا مهمًا يساعد الأزواج على تجاوز الأزمات والمشكلات الزوجية قبل وصولها إلى مرحلة الانفصال.

كما جاءت النتيجة متسقة مع دراسة الشمراني وسلامة (2024) التي أوضحت أن البرامج الإرشادية المقدمة للمقبلين على الزواج تسهم في تحقيق الاستقرار الأسري، من خلال رفع الوعي بالمهارات الزوجية وأساليب التعامل مع المشكلات، الأمر الذي يدعم أهمية الدور الوقائي للإرشاد الأسري في الحد من الطلاق. كذلك تتفق مع دراسة السلمي (2022) التي بينت ارتفاع تقدير أفراد العينة لدور الأخصائي الأسري في إصلاح ذات البين والتوسط لحل الخلافات الزوجية والحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق.

وفي السياق نفسه، تتفق هذه النتيجة مع دراسة على (2025) التي توصلت إلى أن الإرشاد الأسري يؤدي دورًا فعالًا في معالجة مشكلة الطلاق من خلال تحسين الصحة النفسية، وتنظيم الانفعالات، واستعادة التوازن في العلاقات الأسرية. كما تنسجم مع نتائج دراسة الأشهب والسعيد (2024) التي أكدت إسهام الإرشاد الأسري في تحقيق التوافق الاجتماعي والعاطفي

بين الزوجين، ومع دراسة عبده وآخرون (2024) التي أشارت إلى أن برامج الإرشاد الزوجي تسهم في تعزيز الاستقرار الأسري وتقليل معدلات الطلاق.

وتدعم هذه النتيجة كذلك ما توصلت إليه الدراسات الأجنبية، مثل دراسة Jafari & Soheili (2024) التي أكدت وجود أثر إيجابي لمراكز الإرشاد الأسري في الوقاية من الطلاق والحد من الأضرار الاجتماعية، ودراسة Handari et al. (2022) التي أوضحت فاعلية الإرشاد الأسري القائم على حل المشكلات في تحسين جودة الزواج والعلاقات العاطفية بين الزوجين.

وبناءً على ذلك، يمكن تفسير ارتفاع نسبة الموافقة في المحور الحالي بأن أفراد العينة لديهم وعي بأهمية الإرشاد الأسري باعتباره أحد الأساليب المهنية الفاعلة في الوقاية من الطلاق، من خلال التدخل المبكر، وتعزيز مهارات الحوار والتفاهم، ومساعدة الأزواج على حل النزاعات بطرق إيجابية، بما يسهم في دعم استقرار الأسرة والمحافظة على تماسكها.

التوصيات

في ضوء ما سبق تقدم الباحثتان التوصيات التالية:

1. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات القضائية ومراكز الإرشاد الأسري؛ بهدف توفير تدخلات أسرية مبكرة وحلول فعّالة تساعد الزوجين على معالجة الخلافات قبل الوصول إلى قرار الانفصال.
2. إعداد وتنفيذ برامج إرشادية وتأهيلية متخصصة للمقبلين على الزواج والمتزوجين، تركز على تنمية مهارات التواصل، وإدارة الخلافات، وحل النزاعات بأساليب إيجابية غير تصعيدية.
3. رفع كفاءة العاملين في مجال الإرشاد الأسري من خلال استقطاب كوادر متخصصة، وتوفير برامج تدريبية وتطويرية مستمرة؛ لضمان جودة الخدمات الإرشادية المقدمة للأسر.
4. التوسع في إنشاء وتطوير مراكز الإرشاد الأسري وتسهيل الوصول إليها، مع تعزيز مبدأ السرية والخصوصية المهنية بما يزيد من ثقة الأفراد ويشجعهم على طلب المساعدة في المراحل المبكرة.
5. دراسة تطبيق الإرشاد الأسري الإلزامي قبل إجراءات الطلاق الرسمية؛ بهدف منح الزوجين فرصة لإعادة تقييم قرار الانفصال، وتقليل الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على الطلاق، خاصة على الأبناء.
6. تكثيف البرامج التوعوية الأسرية عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية؛ لنشر ثقافة الحوار والتفاهم الزوجي، والتوعية بأسباب الطلاق وطرق الوقاية منه، مع التركيز على الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي.
7. تعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والإعلامية لتنفيذ مبادرات وبرامج متكاملة تهدف إلى دعم الاستقرار الأسري والحد من معدلات الطلاق.
8. تفعيل برامج الإرشاد الأسري قبل وبعد الطلاق، بحيث تشمل دعم الأزواج ذوي مدة الزواج الطويلة لمعالجة المشكلات المتراكمة، ووضع اتفاقات أبوية واضحة ومنظمة بعد الانفصال بما يحافظ على استقرار الأبناء ويحد من الآثار السلبية عليهم.

أولاً: المراجع العربية

1. الأشهب، مفيدة مصطفى، والسعيد، بن عزه بن عزه. (2024). دور الإرشاد الأسري في تحقيق التوافق الزواجي بين الزوجين. مجلة العلوم التربوية، 5(1).
2. العامري، ضيف الله. (2022). التواصل الأسري وأثره على التحصيل الدراسي للأبناء (دراسة مسحية على طلاب المرحلة الثانوية بجدة). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، (33).
3. الحربي، سعود بن محمد. (2023). الإرشاد الأسري ودوره في معالجة الخلافات الزوجية. مجلة الدراسات الاجتماعية، 13(2)، 70–88.

4. حسين، ثريا علي. (2025). أسباب الطلاق: دراسة مقارنة للسنوات 1989–1993 وللسنوات 2019–2023. حوليات آداب عين شمس، 53، 324 .344–جامعة عين شمس.

5. حلمي، محمد مصطفى. (2022). برنامج مقترح من منظور العلاج الأسري للتخفيف من العوامل المؤدية للطلاق المبكر لدى الشباب حديثي الزواج. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 28(1).

6. جمعية المودة للتنمية الأسرية. (2020). تقرير معدلات الزواج والطلاق والقضايا الأسرية في المملكة العربية السعودية للعام 2020 (ص 14). جمعية المودة للتنمية الأسرية. https://www.almawaddah.org.sa/study/39

7. الزهراني، أحمد بن علي. (2021). برامج الإرشاد الوقائي وأثرها في الحد من الطلاق. مجلة الإرشاد النفسي والأسري، 9(1)، 44–60.

8. سليمان، سعيد محمد سليمان. (2011). الإرشاد الأسري: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عالم الكتب.

9. السلمي، سلمان عون. (2022). بعض العوامل المؤدية للطلاق ودور الأخصائي الأسري في الحد منها (دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأخصائيين الاجتماعيين بلجنة إصلاح ذات البين بمحافظة الكامل). المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 3(28).

10. الشلاقي، تركي بن ليلى، الزيدي، منجي إبراهيم، تريمش، ماهر الصادق، والشمري، ذهب نايف. (2024). الوساطة الأسرية ودورها في الوقاية من الطلاق في المجتمع السعودي: بحث ميداني بمنطقة حائل. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، 16(2).

11. الشناوي، محمد محروس. (2018). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي والاجتماعي (ط. 3). دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

12. الشمراني، بدرية، وسلامة، سهام حسن. (2024). أثر البرامج الإرشادية المقدمة للمقبلين على الزواج في تحقيق الاستقرار الأسري: دراسة مطبقة على المتزوجين الحاصلين على البرامج الإرشادية في مدينة جدة. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، (65).

13. الشمري، نورة بنت سعد. (2022). الإرشاد الأسري بعد الطلاق ودوره في التكيف النفسي للأبناء. مجلة الخدمة الاجتماعية، 15(4)، 112–129.

14. الشهري، سارة محمد حنش. (2022). تقييم واقع ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين لأسلوب العلاج الأسري للحد من حالات الطلاق. مجلة الخدمة الاجتماعية، (73)، 33.

15. عبده، محمد سعيد، بركة، سعد عبدالمنعم، درويش، سلوى يوسف، وبوترعية، حورية مصطفى. (2024). دور الإرشاد الأسري في تعزيز استقرار الزواج في المجتمع التونسي: دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. مجلة الدراسات الإفريقية، 46(4).

16. عكاشة، أحمد، وعكاشة، طارق. (2023). الطب النفسي المعاصر (ط. 17). مكتبة الأنجلو المصرية.

17. العجمي، وفاء بنت ناصر. (2025). دور المرشد الأسري في التعامل مع المشكلات الزوجية لدى الأسر حديثة الزواج: دراسة مطبقة على جميع المستشارين الأسريين العاملين بمراكز الإرشاد الأسري بمنطقة جازان بالمملكة العربية السعودية. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 23(3).

18. علي، افتخار مزهر. (2025). دور الإرشاد الأسري في معالجة مشكلة الطلاق وحماية الأسرة. مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، 4(3).

19. قندلجي، عامر وإيمان السامرائي. (2008). البحث العلمي الكمي والنوعي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

20. القرالة، عبدالناصر موسى إسماعيل. (2022). فعالية برنامج إرشادي مستند إلى نظرية بيت العلاقات السليمة في تحسين الاستقرار الأسري وتخفيض الطلاق العاطفي لدى عينة من النساء المراجعات لمركز الإرشاد الأسري في

العاصمة عمان. مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 37(1).

21. الكاساني، علاء الدين. (587هـ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية.
22. المقدسي، ابن قدامة وموفق الدين أحمد. (د.ت.). المغني. دار عالم الكتب.
23. نوري، محمد. (2017). تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية (ج. 1). خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
24. بشماني، شكيب. (2014). دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36(5).
25. الجنابي، صاحب فاضل. (2020). الإرشاد الأسري والزواجي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
26. غولدنبرغ، هربرت، وغولدنبراغ، إيرين. (2012). العلاج الأسري: نظرياته وتطبيقاته (ط. 7). دار الفكر العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Alghamdi, Saad Mohammed. (2021). Post-divorce counseling and family adjustment. Journal of Family Counseling, 17(3), 201–216.
2. Alharbi, Mohammed Ahmed, & Salem, Ahmed Ali. (2022). Family counseling interventions in marital conflict resolution. International Journal of Family Studies, 11(2), 90–106.
3. Alqahtani, Hassan Abdullah. (2024). Preventive family counseling and marital stability in Saudi society. Journal of Social and Human Sciences, 18(1), 55–73.
4. APA. (2017). Ethical principles of psychologists and code of conduct. American Psychological Association.
5. Delghandi, B., & Namani, E. (2024). Comparing the effectiveness of structural family therapy and mindfulness-based family therapy in cohesion and adaptability in couples with marital dissatisfaction. Heliyon, 10(4), e24827. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e24827
6. Gladding, S. T. (2018). Counseling: A comprehensive profession (8th ed.). Pearson.
7. Haghi, N. T., Jajarmi, M., & Bakhshipour, A. (2025). Comparing the effectiveness of emotionally focused couples therapy (Susan Johnson model) and schema therapy on self-esteem and cognitive emotion regulation in conflicted couples. Journal of Assessment and Research in Applied Counseling, 7(4), 1–10. https://doi.org/10.61838/kman.jarac.3215
8. Handari, S., Nurihsan, J., & Nugroho, Y. E. (2022). Effectiveness of family counseling-based problem solving to improve marriage quality and emotional relationships (intimacy). Journal of Positive School Psychology, 6(9).
9. Jafari, J., & Soheili, P. (2024). The role of family counseling centers in preventing divorce and social harms with emphasis on the family protection law (Case study: West of Tehran Province). Applied Criminology Research, 2(4), 65–76.

10. Mahmoodabadi, H. Z., & Zarei, F. (2019). The effect of divorce counseling based on Gottman's approach on the self-efficacy in divorce management of couples applying for divorce. Journal of Social Behavior and Community Health.
11. Minuchin, S. (1974). Families and family therapy. Harvard University Press.
12. Rogers, C. R. (1957). The necessary and sufficient conditions of therapeutic personality change. Journal of Consulting Psychology, 21(2), 95–103.
13. Selvini Palazzoli, M., Boscolo, L., Cecchin,G., & Prata, G. (1980). Hypothesizing-circularity-neutrality: Three guidelines for the conductor of the session. Family Process, 19(1), 3–12.